شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لماذا لا نكون مثل الكويت؟

الكويت، المدينة بشوارعها وأزقتها وطرقها السريعة، نظيفة للغاية هذه الأيام كما هي دائماً. لماذا الكتابة عنها إذن؟ .. لأنها تشهد الآن حملة انتخابية حامية الوطيس، خصوصاً بين الجيل الجديد من المرشحين الذي يتطلّع إلى تغيير ما، وجيل "الحرس القديم" الذي يريد إبقاء الأشياء على حالها، بحسب ما يقول البعض من أهل البلد.

والكويت نظيفة وهي في ذروة الحملة الإنتخابية المستمرة حتى مطلع الشهر المقبل، لأن هناك قانوناً يمنع نشر صور المرشحين وإعلاناتهم الانتخابية حسبما أتفق .. والقانون محترم من الجميع ولا أحد يتجاوز عليه بأي صورة وشكل، فالمرشحون أحرار في استخدام وسائل الإعلام للدعاية لأنفسهم والتعريف ببرامجهم في صيغة إعلانات مدفوعة، لكنهم على الأرض ملزمون بأن يُعلنوا عن أنفسهم، صورة وكتابة، على لوحات معدنية كبيرة نسبياً أعدّتها البلدية خصيصاً لهذه الغاية في الدوائر التي يترشحون عنها، على أطراف الأحياء السكنية وعند مداخلها وفي أماكن الخدمات العامة كالجمعيات (الأسواق المركزية الخاصة بالضواحي)، وعند انتهاء الحملة الانتخابية يقوم عمال البلدية برفع اللوحات بما فيها. وعدا عن هذا لا يحقّ للمرشح أياً كان أن يضع صورة له ولو بحجم طابع البريد أو شعاراً ولو كان بحجم ٩ الطباعي في مكان عام. وبهذا الإجراء ظلت مدن الكويت نظيفة على الدوام.

هذه الحال تعاكس تماماً ما يجري عندنا، فمع أن آخر انتخابات برلمانية جرت منذ سنتين بالتمام والكمال لم تزل صور بعض المرشحين، في الغالب أجزاء منها، تشوّه الجدران في شوارع العاصمة بغداد وسائر المدن، وقد كلحت ألوانها وانتشرت عليها الأوساخ، ولم يبق ممن تمثلهم الصور إلا نصف الوجه أو ربعه، وهو ما يمثل إساءة للمدينة والذوق العام والمرشح نفسه الذي يُظهره ما تبقى من صورته بشكل مُنفّر. والمشكلة إن المرشحين في انتخاباتنا يلصقون صورهم ويرفعون شعاراتهم بنحو كيفي وعشوائي، وكثيراً ما ألصق مرشح صوره ولافتاته فوق صور ولافتات مرشحين آخرين أو بجوارها تماما ليتحول الجدار إلى غابة من الصور واللافتات.

حالنا تعكس الاستهانة بالقوانين والأنظمة، وبالذات من المرشحين لأن يكونوا مشرعي قوانين، سواء على المستوى الوطني في مجلس النواب أو على المستوى المحلي في مجالس المحافظات، فثمة قرارات وأنظمة لدينا تُلزم المرشحين برفع صورهم وشعاراتهم الانتخابية من الأماكن المرفوعة أو المُلصقة عليها وتُوقع غرامات على المخالفين، بيد أن هذه القرارات والأنظمة لا تجد طريقها إلى التنفيذ ممن شرّعها أو ممن أنيطت به مهمة التنفيذ فأصبحت غير محترمة وازدادت معها مدننا سوءاً على سوئها المتعدد الأشكال والألوان والمجالات.

عما قريب يُفترض أن تجري انتخابات مجالس المحافظات والمجالس المحلية في إقليم كردستان، وحيث أننا فاقدو الأمل في أن تهتم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والبلديات في المحافظات والمدن العربية بهذا الأمر، نأمل أن تشرّع سلطات الإقليم قانوناً شبيها بالقانون الكويتي في ما يتعلق بالدعاية الانتخابية، ليكون الإقليم قدوة ومثالاً بدل أن تكون القدوة والمثل في الخارج، نحتاج إلى أن نعبر الحدود ونستخرج سمات الدخول للاطلاع عليها.

رئيس الوزراء "مستاءٌ" لتحميله مسؤولية نفقات خارج موازنة ٢٠١١

◆ مالية البرلمان: الحكومة أنفقت ٧ مليارات دولار بشكل غير قانوني والمالكي استغلها للكسب السياسي

◆ الدراجي: تدخّل البرلمان أحرج الحكومة أمام المؤسسات الدولية

أكدت اللجنة المالية النيابية، أمس الاثنين، إنفاق الحكومة العراقية ٧ مليارات دولار بشكل غير قانوني خارج أبواب موازنة ٢٠١١، مشيرة إلى أن حكومة المالكي ضغطت على مجلس النواب لتمرير قوانين ذات التزامات مالية خلال السنة المالية الماضية بعد إقرار الموازنة الاتحادية، وقالت إن المؤسسات الدولية حذرت بغداد من أن هذا السلوك سيؤدي إلى انعدام الثقة بالحكومة العراقية وأدائها المالي مما قد يترتب عليه تراجع الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

□ بغداد/ مازن الزيدي

واتهم عضو بارز في القائمة العراقية رئيس الحكومة نوري المالكي باستخدام المليارات لأجل كسب مزيد من النفوذ السياسي، وقال إن البرلمان استطاع تعقب مصير جزء من المبالغ التي أنفقت وانه يواصل التحقيق في أبواب صرف المتبقي من المبلغ.

في هذه الأثناء نقل نائب عن دولة القانون تعبير المالكي عن انزعاجه، خلال مؤتمر الكتل الذي عقد الأحد، من اتهام حكومته بإنفاق هذه المبالغ الكبيرة بشكل غير قانوني، محملا البرلمان مسؤولية تمرير قوانين من دون الرجوع إلى الحكومة.

وكان ممثلون عن صندوق النقد والبنك الدوليين اجتمعوا مع ممثلين عن الحكومة والبرلمان العراقيين الشهر الماضي وطالبوا بإجراء تعديلات جذرية على أبواب الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢، بهدف تخفيض مستوى العجز الافتراضي عبر الحد من الإنفاق الحكومي.

وأعلن مجلس النواب أواسط كانون الأول الماضي، تسلم مشروع موازنة ٢٠١٢ البالغة نحو ١٠٠ مليار دولار بنيت على أساس ٧٥ دولارا لبرميل النفط وبسقف إنتاج يومي يتجاوز الـ ٢,٤ مليون برميل.

وأدت الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد إلى أرجاء مناقشة الموازنة بعد أن كانت مدرجة على جدول أعمال جلسة الثامن من كانون الثاني الحالي.

وفي تصريح لـ "المدى" أمس الاثنين، قال احمد المساري، رئيس اللجنة المالية البرلمانية، إن "صندوق النقد والبنك الدوليين أبديا انزعاجهما من إنفاق نحو ٨ تريليونات دينار خارج أبواب موازنة ٢٠١١ من دون الرجوع إلى مجلس النواب"، مشيرا إلى أن المؤسستين الدوليتين "نبهتا الحكومة العراقية ومجلس النواب إلى إنهما شريكان مع المؤسسات العراقية في رسم وتنفيذ موازنة عامة تلتزم بالمعايير الدولية والقانونية".

وعمّا إذا كانت هناك مبالغ أخرى جرى إنفاقها بشكل غير قانوني العام الماضي أو الأعوام الأخرى، يقول المساري ان "اللجنة المالية النيابية ليس لديها أدنى علم بنفقات حكومية أخرى خارج الموازنة إلا ما كشفه صندوق النقد والبنك الدوليان في اجتماعنا معهم مؤخرا وحضره وزير المالية ورؤساء لجان المالية والاقتصادية والنفط والطاقة البرلمانية".

ويضيف رئيس اللجنة المالية القول إن "لجنتنا مصابة بالعمى المالي، لأنها تعجز عن مراقبة نفقات الحكومة بسبب عدم تسليم الوزارات لحساباتها الختامية واعتماد مؤسسات الدولة على نظام محاسبي بدائي يعجز عن توفير معايير الشفافية والنزاهة"، لافتا إلى أن "انعدام الحسابات الختامية يجعلنا نجهل فوائض الموازنات الحكومية المدورة من الأعوام الماضية".

وفيما ينفي المساري علمه أن يكون "الإنفاق غير القانوني بات عرفا حكوميا خلال الأعوام الماضية"، أكد "رصد حالات مشابهة"، لافتا إلى أن "صندوق النقد والبنك الدولي ابلغنا أن عدم التقيد بأبواب نفقات الموازنة العامة يشوه الصورة في المحافل الدولية وأمام المستثمرين الأجانب".

ويكشف النائب عن "قيام اللجنة المالية بالتحقيق في صرف نحو ٨ تريليونات دينار عراقي تحدثت عنه المؤسسات الدولية"، مشيرا الى "التوصل الى أبواب أنفاق نحو ٣,٥ تريليون دينار وان البحث جار عن كيفية صرف نحو ٤,٥ تريليون".

ويرى القيادي البارز في القائمة العراقية أن "رئيس الوزراء نوري المالكي استخدم تلك الأموال من اجل المزايدة السياسية على خصومه من خلال تمرير قانون خدمة وتقاعد قوى الأمن الداخلي وقانونين أخرى خلال السنة المالية ٢٠١١ وبعد إقرار الموازنة العامة".

ويوضح المساري أن "رئيس لجنة الأمن والدفاع دفع من اجل التصويت على القانون وتنفيذ في ٢٠١١ برغم معارضة الكتل الأخرى التي كانت ترى ضرورة إرجائه لعام ٢٠١٢"، مؤكدا أن "الحكومة دفعت نحو ترليوني دينار كعلاوات لمنتسبي القوى الداخلي وبأثر رجعي كما أنفقت حكومة المالكي نحو ١,٥ تريليون دينار للمعلمين وموظفي وزارة التربية".

وكان مجلس النواب قد مرر في حزيران الماضي قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي، كما اقر في آب الماضي أيضا قانون وزارة التربية.

ويختم احمد المساري حديثه لـ "المدى" بالقول إن "المؤسسات المالية الدولية مستاءة من سلوك حكومة المالكي لأنها تنتهك مبادئ الشفافية والنزاهة ما قد يلحق أضرارا كبيرا بسمعة العراق".

لكن شاكر دشر الدراجي، عضو لجنة النزاهة والنائب عن ائتلاف دولة القانون، ينفي أن يكون رئيس الوزراء وزعيم كتلته قد قام بإنفاق هذه الأموال الكبيرة، ناقلا عن الأخير تحميله مجلس النواب مسؤولية تمرير قوانين ذات التزامات مالية تضع الحكومة في حرج أمام المؤسسات المالية الدولية.

وفي حديث لـ "المدى" أمس، قال شاكر الدراجي إن "صندوق النقد الدولي تحدث عن إنفاق ٧ مليارات دولار لكن الاخير يعتمد على الأرقام الافتراضية وليس له علم بحقيقة الإنفاقات الحكومية". ويوضح "مجلس النواب مرر عددا من القوانين التي تتضمن التزامات مالية بالتزامن مع التظاهرات التي شهدتها البلاد في شباط الماضي، من دون الرجوع إلى الحكومة".

ويضيف الدراجي أن "رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغ الكتل التي حضرت في مؤتمر طالباني الأخير انزعاجه من تحميل حكومته مسؤوليات خارجة عن قدرتها كإقرار مبالغ إضافية على الموازنة العامة"، ويؤكد أن "المالكي ذكر هذا الموضوع كمثال على تدخل البرلمان في عمل السلطة التنفيذية وهو ما جعل الحكومة في حرج أمام شركائها في صندوق النقد والبنك الدوليين".

ويتابع عضو لجنة النزاهة عن دولة القانون القول إن "مجلس النواب قام بالتصويت على قانون تقاعد وخدمة قوى الأمن الداخلي وبأثر رجعي منذ بداية عام ٢٠١١ من دون الرجوع للحكومة، ومجموع القوانين التي اقرها مجلس النواب كلفت الحكومة ٧ مليارات دولار أضيفت على موازنة تم اقرارها قبل أشهر بإشراف مؤسسات دولية".

وعما اذا كانت حكومة المالكي قد أنفقت هذا المبلغ بالفعل، يقول النائب عن دولة القانون "لم تستطع الحكومة تغطية هذا المبلغ لانه يفوق قدرتها، بل غطت جزءا بسيطا منه على أن يتم تسديد باقي المبلغ من الوفرة النفطية"، لافتا الى ان "صندوق النقد والبنك الدولي يتعامل مع أرقام ويقارنها مع الايرادات الفعلية وهو ما اوقع الحكومة العراقية بهذا المأزق".

وعن سبب عدم قيام الحكومة بالطعن في مثل هذه القوانين كما حدث في الكثير من الموارد التي اقرها البرلمان، يقول الدراجي "قرارات مجلس النواب ملزمة للحكومة لكن الأخيرة لم تكن ساكتة عن ذلك، وأعلنت اعتراضها بشكل واضح حول تفرد مجلس النواب باقرار تلك النفقات الإضافية".

وعزا النائب عن دولة القانون اضافة نفقات كبيرة لموازنة ٢٠١١ إلى "مزايدات سياسية وقفت وراءها كتل برلمانية لتمرير قوانين بالتزامن مع التظاهرات الشعبية"، مشيرا إلى أن "الحكومة كانت في موقف صعب أمام صندوق النقد الدولي من جهة ومطالبات مظاهرات شباط ومزايدة بعض الكتل السياسية".

ويؤكد شاكر الدراجي، عضو لجنة النزاهة، أن "لجنتا لم ترصد أي إنفاق خارج الموازنة، رغم امتلاكنا معلومات وأرقاماً عن موارد الفساد المالي والإداري في بعض الصفقات كشفتها لنا الحكومة ذاتها".

مجلس النواب.. (أرشيف)

بغداد تبلغ السفير التركي قلقها من تصريحات أردوغان

□ بغداد/ إياد التميمي

استدعى وكيل وزارة الخارجية محمد جواد الدوركي السفير التركي في بغداد يونس دميرار، على خلفية تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان.

وقال بيان لوزارة الخارجية امس تلقت (المدى) نسخه منه "أن الوكيل الدوركي نقل للسفير قلق الحكومة العراقية من التصريحات التي صدرت مؤخراً عن مسؤولين أتراك تتعلق بالشؤون الداخلية للعراق، والتي من شأنها التأثير سلباً على العلاقات بين البلدين".

وأضاف البيان: أن الوكيل الدوركي طلب إليه إبلاغ ذلك إلى حكومته وضرورة تجنب كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات الثنائية الطيبة. وأشار البيان إلى: أن السفير التركي أكد أن ما صدر من تصريحات على لسان المسؤولين الأتراك كانت بنية حسنة، مضيفاً انه سيقوم بإبلاغ حكومته في أنقرة بموقف الجانب العراقي، وبين البيان: أن السفير أكد حرص الطرفين على إدامة العلاقة بين البلدين الجارين.

وبعد تصريحات رئيس الحكومة التركي شنّ مجموعة من النواب من مختلف الكتل حملة إعلامية ضده ناصحين الحكومة التركية بعدم التدخل بالشأن العراقي والاهتمام بحل مشاكلها.

سلمان الموسوي النائب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، قال في تصريح للمدى إن المخاطبات الدبلوماسية بشأن التصريحات تؤشر أن رئيس الحكومة التركية مستعد لتقديم الاعتذار عن تصريحاته.

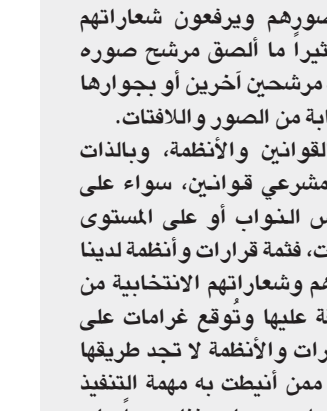

اردوغان

وأضاف الموسوي "أن العراق اليوم ليس بحاجة إلى مزيد من التصعيد الإعلامي خصوصا مع دول إقليمية مهمة، وكلنا يعرف أن علاقات العراق الاقتصادية قد تتأثر بشكل واضح وصريح"، متهما بعض قادة الكتل السياسية في اللجوء إلى دول الجوار طالبة منها التدخل الخارجي بعد عجزها في حل أزماتها داخليا.

وتابع بالقول ان مواقف تركيا ودول اخرى لها تدخلات واضحة بسبب هؤلاء السياسيين، هو من يجعل العراق عرضة للتدخلات الإقليمية ناصحا الجميع بالكف عن تدويل القضايا وجعل الحلول داخلية،

وكانت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب قد ردت على تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو التي وصف فيها الأوضاع في العراق بالإجراءات التطهيرية التي تتخذها حكومة بغداد ضد السياسيين (السنة).

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية النائب عن ائتلاف دولة القانون رافع عبد الجبار لـ(للمدى)"إن التصريحات التركية لها عدة معان، تدل على (استكبار) الجانب التركي.

وأوضح "ان عدم وحدة القرار العراقي أتاح المجال إلى باقي الدول التدخل في الشأن العراقي".

وأشار إلى أن "التدخلات الإقليمية والدولية أثرت في العملية السياسية وهو أحد الأسباب الرئيسية في عدم تطويرها حتى الآن".

وذكر عبد الجبار أن "العراق يبقى للعراقيين ولا يمكن لأية دولة أن تتدخل بشؤونه، ومن يفكر بأن يحول العراق إلى محرقة فهو خاطئ تماما."

٣٢ عنصراً من حماية الهاشمي متّهمون بتفجير البرلمان

◆ اللجنة المكلّفة بمتابعة الملف تحجب نتائجها: نتعرّض لضغوطات سياسية

◆ العراقية لا تستغرب اتهام نائب الرئيس: التسقيط ابرز سمات المرحلة

□ بغداد/ المدى

حتى اللحظة، ليس هناك من نهايات للخطوط الموصلة إلى خفايا وأسرار تفجير البرلمان، فبرغم اعتراف القاعدة بتنفيذه لكن شكوكا مازالت موجودة حول الجهة التي تقف وراءه.

وتعرض مبنى مجلس النواب إلى تفجير بسيارة ملغمة استهدفته في ٢٨ من شهر تشرين الثاني الماضي يقودها انتحاري، إذ ذكرت عمليات بغداد أن الاستهداف كان بواسطة سيارة مفخخة من نوع (دوج) سوداء اللون موديل ٢٠٠٧، تم تفجيرها بواسطة التحكم عن بعد عن طريق الهاتف النقال، مبينا أن منفذي التفجير يتألفون من مجموعتين إحداهما من العاصمة بغداد والأخرى من الأنبار.

ودائما ما تعطي عمليات بغداد معلومات غير صحيحة في بادئ الأمر عن الخروقات الأمنية النوعية للتمويه، يكون الغرض منها اقتفاء اثر الجناة الحقيقيين.

واستغل السياسيون وصول الاستهداف إلى داخل المنطقة الخضراء في كيل الاتهامات بينهم بضلوعهم في التفجير، حتى ان اللجنة البرلمانية المخصصة لمتابعة الملف والتي أوصت في بادئ الأمر بأنها ستعطي كامل تقريرها بعد اثنين وسبعين ساعة من الحادث عجزت حتى كتابة هذا التقرير في تقديم المتهمين إلى الرأي العام، ويقول احد أعضاء اللجنة مفضلا عدم ذكر اسمه "كنا نتصور أن الجهات التي تقف وراء التفجير. إرهابية فحسب لكن تفاجئنا بارتباط الهجوم بجهات سياسية رفيعة المستوى وسرعان ما انهالت علينا الضغوطات وجعلتنا نضع النتائج في خانة الانتظار رغم انتهاء دورنا، ونتحجج بان التحقيق لايزال مستمرا".

وبعد صمت استمر لعدة اسابيع ممزوج بتصريحات متحفظة من قبل الجهات الأمنية، حاولت (المدى) تقصي النتائج الأولية للتحقيق من خلال التوصل الى بعض خيوط منفذي الجريمة، والتي أظهرت ضلوع حمايات نائب رئيس الجمهورية المتهم بدعمه جماعات مسلحة. مصدر مطلع ذكر لـ(المدى)، "ان ملاحقة حمايات الهاشمي بتهمة تنفيذ العمليات الإرهابية أسفرت عن اعتقال ٣٢ منهم وجرى التحقيق معهم في الفترة الماضية وأدلوا باعترافات خطيرة تشير إلى تورطهم بتنفيذ عملية تفجير البرلمان".

المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أكد "ان الجهات التحقيقية عمدت على إخفاء اتهام الهاشمي بتفجير البرلمان والتركيز على العمليات المسلحة والاغتيالات لغرض استكمال مجريات التحقيق والذي لا يزال مستمرا مع هذه المجموعة التي تنتمي إلى اللواء الرئاسي وان الفترة المقبلة ستشهد عرض اعترافاتهم على وسائل الإعلام ليعرف رأي العام حقيقة الموضوع".

لجنة الأمن والدفاع ألمحت إلى تورّط قيادات سياسية بارزة في ملف تفجير البرلمان.

وعلى ما يقول عضو اللجنة قاسم الاعرجي ان الهجوم انطوى على أمرين؛ الأول جنائي من خلال استهداف النواب وسياسيين بارزين قد يكون رئيس الحكومة بينهم، أما الآخر، سياسي بحت.

وفي سؤال لـ (المدى) عن الجنبة السياسية المفترضة للحادث، رفض الاعرجي الإجابة، وقال مبتسما "دعوا التحقيق يأخذ مجراه ولكل حادث حديث". لكن المصدر أفاد بـ "وجود عدد كبير من الأدلة تدين نائب رئيس الجمهورية وان الاعترافات التي ظهرت عبر وسائل الإعلام نهاية العام الماضي لثلاثة من المقربين منه ما هي إلا شيء قليل من الملفات التي لدى الحكومة على الهاشمي". يذكر أن تنظيم القاعدة تبنى مطلع العام الحالي تفجير البرلمان وقال في بيان له انه "كان يستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي لكن خللا فنيا في السيارة المفخخة حال دون تنفيذ العملية"، غير أن القيادي في العراقية حامد المطلك استبعد وقوف القاعدة وراء التفجير، ووصف بيان التنظيم بانه سياسي بامتياز.

وتخضع عملية الدخول إلى المنطقة الخضراء لسلسلة معقدة من عمليات التفتيش الالكتروني واليدوي من بينها التعرض لأجهزة الكشف عن المتفجرات وعجلات خاصة للمسح الإشعاعي. القائمة العراقية التي يعد الهاشمي ابرز قياداتها، لم تستغرب الاتهامات الموجهة إلى نائب الرئيس، معتبرة أنها جزء من مسلسل الاستهدافات التي تتعرض إليها رموز القائمة. وقالت المتحدثة باسم القائمة ميسون الدملوجي في تصريح لـ(المدى) "انه منذ التفجير الاول للبرلمان ومقتل النائب محمد عوض تعددت الاتهامات ولم يعرف حتى اللحظة المتهم الحقيقي وهو أمر انسحب على التفجير الأخير".

وتابعت الدملوجي "إن ملف تفجير البرلمان استغلته بعض الإطراف للتسقيط السياسي من خلال استهداف نائب رئيس الجمهورية"، مشددة على انه "طالبنا بمراجعة التحقيقات في عدد من القضايا الجنائية التي تنطوي على جانب سياسي كلف اغتيال الإعلامي هادي المهدي وغيرها من الانتهاكات التي جرى التعتيم عليها".وما أن تطمئن العراقية حسب الدملوجي من عدم تسييس هذه الملفات، فإنها ستتوجه إلى القضاء لحل كامل النزاعات ومعرفة المذنب الحقيقي في تفجير البرلمان". وترى المتحدثة باسم العراقية أن الاتهامات التي تطلق ضد الهاشمي غير مقنعة، متابعة "أن الشارع العراقي يعلم جيدا الغرض من استهداف نائب الرئيس، مع ذلك تصر القائمة على ضرورة أن يأخذ القضاء مجراه وعدم اللجوء إلى التوافقات السياسية كما حدث مع اغلب الملفات العالقة".

وطالبت الدملوجي بوقف الملاحقات التي يتعرض لها المقربون من الهاشمي، معربة عن أسفها لاعتقال عدد من النساء في مكتبه بتهم الإرهاب.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون